زخم يفوق التوقعات .. والإيرادات مطمئنة

«الوطني»: 6 في المئة المتوقع للاقتصاد غير النفطي السعودي في العامين المقبلين

■ **إنتاج السعودية انخفض بمقدار 0.7 مليون برميل يبلغ 9.3 ملايين**

■ **معدل التضخم تسارع بنسبة معتدلة عند 4.0 في المئة خلال شهر ابريل**

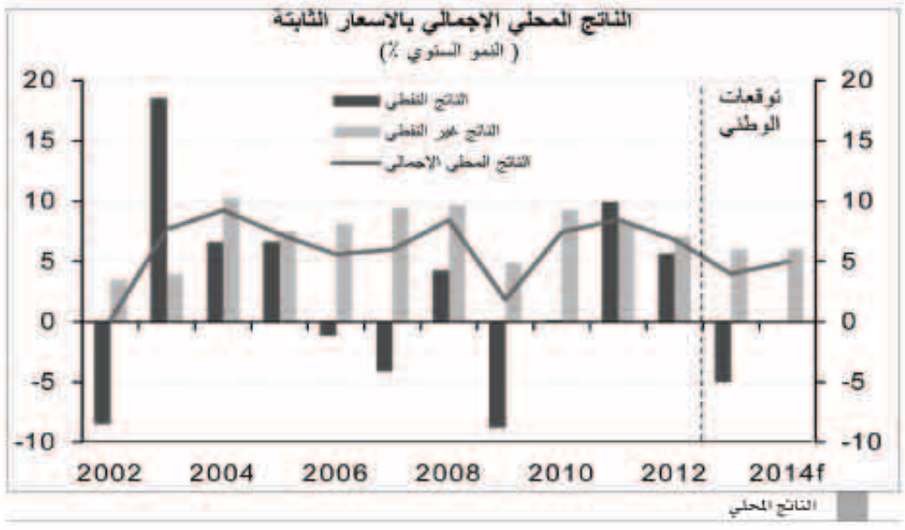

الناتج المحلي

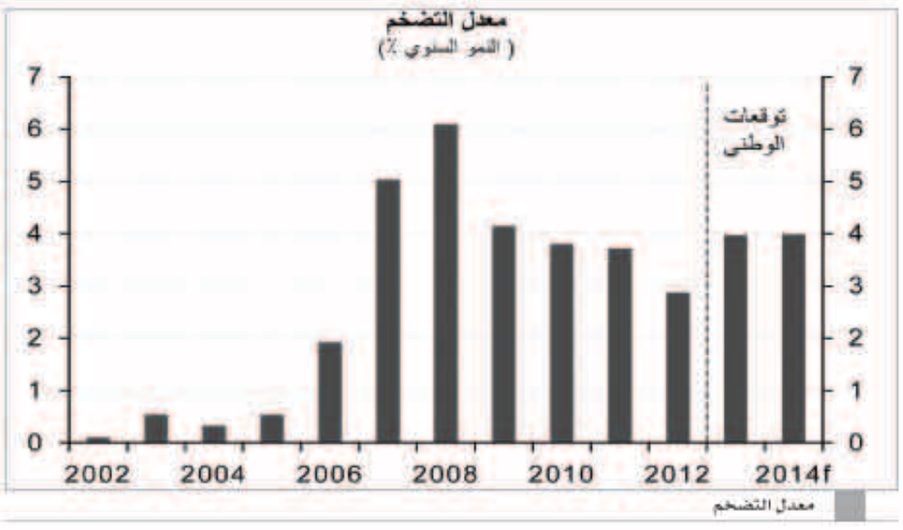

معدل التضخم

أشار بنك الكويت الوطني في تقرير خاص حول آفاق الاقتصاد السعودي للعامين المقبلين ضمن نشرته الاقتصادية الدورية لدول الخليج أن المراجعات الرئيسية لبيانات الناتج المحلي الإجمالي كشفت أن الاقتصاد السعودي قد حقق نموا أسرع بكثير مما كانت تشير إليه التقديرات في السنوات الماضية، إذ أن معدلات نموه قاربت معدلات نمو الاقتصاد الصيني تقريبا. فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي السعودية بالأسعار الثابتة 8 في المئة سنويا في الفترة 2005 – 2012، مقارنة مع متوسط 5 في المئة «بين 2005 و2011» بحسب التقديرات السابقة. وكان الأداء القوي على كافة المستويات في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات المحرك لهذا النمو، مع قيادة القطاع الخاص الطريق بنسبة نمو بلغت 9 في المئة في المتوسط سنويا. وبما أن الاقتصاد السعودي يتمتع فعليا بزخم يفوق التقديرات السابقة، فقد رفع بنك الكويت الوطني توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للعامين 2013 و2014 من 5 في المئة سنويا إلى 6 في المئة سنويا «مقارنة مع 7.1 في المئة في العام 2012». وستشكل الاستثمارات في قطاعي الإسكان والصناعة، بالإضافة الى زيادة التوظيف الذي يفيد القطاع الاستهلاكي، الدوافع الأساسية للنمو.

ولحظ بنك الكويت الوطني أن إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط كان قد انخفض بمقدار 0.7 مليون برميل يوميا ليبلغ 9.3 ملايين برميل يوميا في الأشهر العشرة حتى شهر ابريل 2013، حيث سعت المملكة لدعم أسعار النفط عند نحو 100 دولار أميركي للبرميل. وقد كانت تلك التخفيضات في الانتاج أسرع وتيرة قليلا مما توقعنا. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن يكون الناتج المحلي الإجمالي النفطي قد جاء أضعف مما كان متوقعا هذا العام، حيث نتوقع الآن أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الثابتة بواقع 5 في المئة، الأمر الذي سوف يؤدي ذلك إلى تخفيض نمو الناتج المحلي الإجمالي عموما بنسبة 1 في المئة، ليبلغ 4 في المئة في العام 2013 و5 في المئة في العام 2014، مع الإشارة إلى أن تأثير تراجع القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي قد جاء أقل من السابق، إذ كان لهذا القطاع وزن أكبر ضمن البيانات السابقة. وبعد الانخفاض الملموس هذا العام، نتوقع أن يبقى إنتاج النفط السعودي ثابتا بشكل عام في العام 2014.

وأشار بنك الكويت الوطني إلى أن بعض المؤشرات تظهر أن وتيرة نشاط القطاع الخاص غير النفطي قد تباطأت بشكل طفيف، إذ انخفض حجم الانفاق عند أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع، وكذلك حجم الإقراض المصرفي ومؤشر مدراء المشتريات، عن المستويات المرتفعة السابقة، إلا أنها ما زالت عند مستويات جيدة. ويمكن ربط هذا التباطؤ بالتأجيل في تنفيذ المشاريع في النصف الثاني من العام 2012، بالإضافة إلى الشروط الأكثر صرامة لتمويل المشاريع. وسوف يعمل حل تلك التحديات، مع وجود مبادرات وسياسات من شأنها أن تدعم المستهلكين «مثل قانون الرهن وقانون نطاقات الخاص بتنظيم العمالة» إضافة إلى استمرار التحفيز المالي، على تعزيز النمو في المستقبل القريب.

ولحظ بنك الكويت الوطني أن معدل التضخم قد تسارع نوعا ما، لكن نسبته ظلت معتدلة عند 4.0 في المئة في شهر أبريل 2013. ويعزى ارتفاع معدل التضخم في جزء كبير منه إلى مكون أسعار المواد الغذائية في مؤشر أسعار المستهلك. لكن في ضوء استقرار أسعار المواد الغذائية عالميا، لا يتوقع أن يستمر ارتفاع أسعار المواد الغذائية محليا. وقد يدفع النمو الاقتصادي القوي وارتفاع رواتب وأجور المواطنين إلى ازدياد الضغوط التضخمية، إلا أن ذلك سيقابله انخفاض في تضخم أسعار المواد الغذائية وتأثير زيادة قوة الدولار الأميركي في كبح أسعار الواردات. وبالنتيجة، توقع بنك الكويت الوطني أن يسجل معدل التضخم 4 في المئة في العامي 2013 و2014.

وأشار بنك الكويت الوطني الى أن فائض الميزانية قد ارتفع إلى 13.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012 على خلفية إيرادات النفط المرتفعة، وزيادة الإنفاق الحكومي بواقع 6 في المئة «عقب زيادة أكبر بكثير في العام 2011». وعلى الرغم من أن المركز المالي سيبقى قويا ومستقرا في المدى القريب، إلا أن السعودية قد تنظر في التخفيف من نمو الإنفاق في المستقبل بهدف تحقيق الاستدامة المالية على المدى الأطول. وقد ينعكس ذلك على شكل زيادة معتدلة «بنسبة 6 في المئة سنويا» في الإنفاق في العامي 2013 و2014، والتي ستكون كافية لتمويل الارتفاعات الملحوظة في الإنفاق الرأسمالي. ومع انخفاض إيرادات النفط، فقد ينخفض فائض الميزانية إلى 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المقبلين.

في إطار إستراتيجيته لاستقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية

البنك الوطني احتفل بتخريج الدفعة السابعة من متدربي أكاديميته

احتفل بنك الكويت الوطني بتخريج الدفعة السابعة من الموظفين من برنامج أكاديمية الوطني الذي يهدف إلى تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية الشابة في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى استقطاب الكفاءات الوطنية وتنمية قدراتها.

وحضر الاحتفال نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني مازن سعد الناهض ومدير عام مجموعة الموارد البشرية عادل حشمة ونائب مدير عام مجموعة الموارد البشرية عماد أحمد العبلاني إلى جانب قيادات من البنك.

وقال العبلاني أن البنك الوطني يضع مسألة التنمية البشرية في مقدمة أولوياته باعتبارها مسؤولية اجتماعية تعكس مبادرات البنك وجهوده في مجال توطين الوظائف والاستثمار بالطاقات البشرية وتمكينها لتصبح قيادات جديدة. وقد نجح البنك الوطني في تكريس نفسه كأحد أبرز مؤسسات القطاع الخاص المحلي التي توفر امام الكوادر الوطنية الشابة الفرص العملية لتطوير كفاءاتها وادائها.

الناهض والصقر والعبلاني يتوسطون الخريجين

■ **العبلاني: البنك يضع تنمية الموارد البشرية في مقدمة أولوياته**

وأضاف العبلاني ان البنك الوطني، وفي إطار مبادرته التنموية غير المسبوقة على مستوى القطاع الأهلي في الكويت والمنطقة، ملتزم سنويا بإطلاق الدورات التدريبية للطلبة والموظفين ومنها برنامج أكاديمية الوطني. وقد أطلق الوطني هذا البرنامج التدريبي الفريد من نوعه في المنطقة بهدف الاستثمار في الكوادر الوطنية الشابة والسعي الى استقطابها وتأهيلها.

وتتضمن اكاديمية الوطني برنامجا تدريبيا مكثفا مدته 5 أشهر مخصص لحملة الشهادات الجامعية والدبلوم من الكوادر الكويتية الشابة. ويشتمل على مواد تدريب تتناول المبادئ المصرفية، إدارة المخاطر، عمل الفرق، تأكيد الذات، المحاسبة المالية، التسويق، التفاوض، الإقراض الاستهلاكي والتجاري، وذلك بهدف تغطية المعلومات النظرية والمهارات العملية لمختلف تخصصات الصناعة المصرفية.

بنك أبوظبي الوطني يتبرع بـ15 مليون درهم لمؤسسات خيرية

«أبوظبي»: أعلن بنك أبوظبي الوطني، البنك الرائد في دولة الإمارات، عن تبرعه بمبلغ يتجاوز 15 مليون درهم إلى عدد من المؤسسات الخيرية والإنسانية المعتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك دعماً لمبادرة «يوم زايد للعمل الانساني» وتأكيداً على التزام البنك بدعم المجتمع وبالعمل الخيري.

وقال نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني عبدالله محمد صالح عبد الرحيم إن « دور بنك أبوظبي الوطني لا يقتصر على التميز في القطاع المصرفي، إذ يلتزم البنك بالمساهمة في تنمية المجتمعات وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات حيث يستوحي روح العطاء والتكافل من المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس دولة الإمارات، وباني نهضتها، ومؤسس بنك أبوظبي الوطني منذ 45 عاما».

وأضاف: «كان المغفور له الشيخ زايد مثالاً للكرم والعمل الخيري وهو إرث باق ومستمر، ودليل نستهدي به في مسيرتنا، حيث يلتزم البنك بتراثنا العريق مع التمتع برؤية عالمية».

وسيقوم بنك أبوظبي الوطني بالتبرع لعدد من المؤسسات الخيرية والإنسانية المعتمدة والمرموقة في دولة الإمارات العربية المتحدة مثل مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، والهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، وصندوق الزكاة، ومؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة، وصندوق الفرج.

ويأتي تنظيم «يوم زايد للأعمال الإنسانية»، الذي أطلق من قبل مجلس الوزراء لدولة الإمارات، إحياء لذكرى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي يصادف يوم الـ 19 من رمضان، وتقديراً لدور المغفور له في إرساء دعائم العمل الخيري والإنساني في داخل وخارج الإمارات.

واستجابة لمبادرة «يوم زايد للعمل الانساني» خلال شهر رمضان المبارك، أقام بنك أبوظبي الوطني معرض لوحات فنية لأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأقيم المعرض بالتعاون مع مركز راشد لعلاج ورعاية الطفولة في الفروع الرئيسي للبنك في مدينتي أبوظبي ودبي، وسيتم التبرع بعائدات اللوحات المعروض للبيع لصالح الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال عبدالله محمد صالح عبد الرحيم، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني: «نفخر بمشاركتنا في مبادرة تهدف إلى بث روح التضامن وثقافة العطاء وتدعو شعب الامارات من المواطنين والمقيمين في الدولة للإسهام في مساعدة المحتاجين. ومن هذا المنبر نسير على خطى والدنا مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في دعم الفعاليات الخيرية والمساعدات الإنسانية في جميع انحاء العالم».

بنك أبوظبي الوطني

مدينة الأعمال أعلنت عن بيانات النصف الأول

شعار مدينة الأعمال

أعلنت شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية «م الأعمال» عن بياناتها المالية المرحلية للنصف الأول من العام الجاري محققة خسائر بلغت 1.66 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 371.3 الف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع في النتائج بأكثر من 547 في المئة.

وبلغت خسارة سهم الشركة الواحد في النصف الأول من العام الجاري 2.11 فلس مقابل ربحية بلغت 0.47 فلس للسهم الواحد في الفترة من المماثلة من العام الماضي.

وبلغت خسارة الشركة في الربع الثاني فقط من العام الجاري 879.1 الف دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 134.1 الف دينار للربع الثاني من 2012.

علما بأن تقرير مراقبي الحسابات احتوى التأكيد على الأمر التالي: إننا نلفت الانتباه إلى الإيضاح 9 حول المعلومات المالية المجمعة بشأن استمرارية الشركة التابعة «الشركة الوطنية المتحدة القابضة ش.م.ك. «قابضة»» وكذلك عدم التأكد من نتائج الدعوى القضائية وتأثيرها على المركز المالي للمجموعة. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذه الأمور.

البورصات الخليجية متباينة .. والبورصة المصرية تتراجع للجلسة الرابعة

دبي – «رويترز»: هبطت البورصة المصرية للجلسة الرابعة على التوالي وهو ما يرجع جزئيا إلى مخاطر تفجر مزيد من العنف بينما تباينت أسواق الخليج مع قيام بعض المستثمرين بالبيع لجني الأرباح قبيل عطلة عيد الفطر.

وانخفض المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية 0.6 في المئة بينما يستعد مؤيدو الرئيس المعزول محمد مرسي لتنظيم مسيرات إلى منشأة عسكرية في القاهرة في تحد لتحذير الجيش بالابتعاد عن مقاره. وقتل عشرات من المؤيدين لمرسي في نهاية الأسبوع الماضي.

ورغم ذلك كانت ضغوط البيع ضعيفة حيث يقول مستثمرون إن مثل هذا العنف جزء من عملية العودة إلى الحكم المدني. وشكل سهم أوراسكوم للإنشاء والصناعة مجددا أكبر ضغط على السوق بتراجعه 1.9 في المئة وقد يلغي قريبا إدراج أكبر سهم في البورصة من حيث القيمة السوقية بعد شراء الشركة الشقية أو.سي.آي ان.في المدرجة في هولندا ما يزيد على 97 في المئة من أوراسكوم للإنشاء.

وأظهرت بيانات البورصة أن المستثمرين الأجانب باعوا أسهما أكثر مما شتروا في السوق يوم الاثنين.

وزاد المؤشر الرئيسي للسوق السعودية 0.4 في المئة لتتوقف موجة خسائر استمرت أربع جلسات منذ أن سجل المؤشر أعلى مستوى في 15 شهرا.

ومن المتوقع أن تشهد السوق فترة من الهدوء بعد إعلان النتائج الفصلية وقبيل عطلة عيد الفطر.

وقال هشام تفاحة مدير الصندوق في الرياض «الأرجح أن يظل المؤشر السعودي عند مستوياته الحالية حتى بعد العيد.. من المتوقع أن تبقى السوق هادئة كما هو معتاد لهذا الوقت من السنة أي في العشرة أيام الأخيرة من رمضان».

وأضاف أن المستثمرين سيتفقدون في الأسابيع القادمة قطاعات رئيسية تعد بتحقيق أكبر نمو مثل التجزئة والأسمنت والبناء.

وتباين أداء سوقي الإمارات حيث هبط المؤشر العام لأبوظبي 0.5 في المئة مقلصا مكاسبه منذ بداية العام إلى 47 في المئة.

وقالت الماسة كابيتال في مذكرة «هناك تراجع على مستوى المنطقة بعد تحركات صعودية قوية على مدى الشهر الأخير.. بدأت أسهم أبوظبي التراجع من مستويات المغالاة في الشراء ويمكن أن تستمر في هذا الاتجاه إذا ظل المؤشر عند تلك المستويات».

وزاد مؤشر سوق دبي 0.3 في المئة متحركا في نطاق ضيق منذ تراجعه من أعلى مستوى له في نحو خمسة أعوام الذي سجله الأسبوع الماضي. وقال متعاملون إن السوق تخضع لهيمنة المستثمرين الأفراد الذين يسعون لمكاسب سريعة.

قرض من «الدولي» للأردن بـ150 مليون دولار

عمان – «كونا»: وقعت الحكومة الاردنية والبنك الدولي اتفاقية يقدم بموجبها البنك للاردن قرضا بقيمة 150 مليون دولار لمساعدة المملكة «جزئيا للتخفيف من أثر الاعباء التي تتحملها الموازنة نتيجة الازمة السورية».

ووقع الاتفاقية نيابة عن الحكومة الاردنية وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور ابراهيم سيف وعن البنك الدولي مدير منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في البنك الدولي فريد بالحاج. وقال الوزير الاردني في تصريح صحافي عقب التوقيع ان القرض يأتي ضمن جهود البنك الدولي لمساندة الاردن في مواجهة التحديات والضغوط الاقتصادية نتيجة للوضع الاقليمي الراهن في المنطقة خاصة في سوريا. وشدد الوزير الاردني على ضرورة تقديم الدعم المباشر للحكومة الاردنية «للحد من الاثر الكبير الذي تسببت به أزمة اللجوء السوري على الاقتصاد الاردني» بما في ذلك الاثار غير المباشرة التي انعكست على قطاعات النقل والسياحة والتصدي ر. من جانبه أكد بلحاج التزام البنك الدولي بالاستمرار بتوفير برامج المساعدات المالية والفنية للاردن في مختلف المجالات لتمكينه من تحقيق النمو والتنمية المستدامة.